

المحاضرة الرابعة دور الفواعل غير الرسمية في صياغة السياسات القطاعية

تعرف الفواعل غير الرسمية لصنع السياسات العامة بأنها الجهة التي تمارس دورها من خلال صفتها الشخصية وليست الرسمية. فهي تشارك في تلك العملية من خلال التأثيرات والضغطات التي تمارسها، وتؤثر بها على الصناع الرسميين لما تحوز عليه من قوة كجماعات المصالح والاحزاب السياسية والمواطنين، والتي تشكل تأثيراً هاماً في صنع قرارات سياسية ملزمة. وهذا البعد غير الرسمي، سماه "لندبلوم" بالسلوك المؤثر على الدستور، من خلال عدة صور كالمبادرة بالتأييد أو المعارضة، أو القضاء، أو الرأي العام، أو التعاون أو المناقشة.¹

ان تطور المؤسسات الديمقراطية، جعل من فواعل الدولة جزءاً مهماً في الحياة السياسية اذ لا يستمر أي نظام حكم ولا تستقيم السياسات القطاعية بمعزل عنهم. وأصبح طرح مؤسسات المجتمع المدني لمطالبها وأهدافها أكثر وقعاً من ذي قبل بعد أن كانت مجرد ملاحظات ضد السياسة العامة.² بالإضافة الى الدور البارز للمجتمع المدني والقطاع الخاص التي احتلت مركزاً مهماً في تحليل صنع السياسات العامة، يجب علينا التنويه لفاعل لا يقل أهمية عن تلك الفواعل غير الرسمية ألا وهو المراكز البحثية ودورها في السياسات العامة القطاعية.

نجد في الجزائر العديد من مراكز الابحاث والدراسات التابعة في معظمها للقطاع الحكومي؛ ممثلاً في بعض الوزارات التي تقوم بالإشراف على هذه المؤسسات البحثية -القطاعية- سواء من حيث التأسيس والتمويل او من حيث تنظيم وتوجيه نشاطاتها البحثية في قطاع معين، ومن أهم هذه المراكز تلك التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي "مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" ترمي هذه المؤسسة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.³

¹ بن سليمان عمر، "الفواعل غير الرسمية وآليات تأثيرها على السياسات الاجتماعية"، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 3، سبتمبر 2018، ص. 105

² تلغيش خالد، "الفواعل في الدولة واشكالية ترقية أداء السياسات القطاعية وتحقيق الحكم الرشيد: الجزائر أنموذجاً". مجلة جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات، المجلد العدد 42، صفر 2017، ص. 20

³ العيد بوخنفر، "تحليل السياسات العامة في الجزائر 1986-2016: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي دراسة حالة"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018، ص. 391-392